2023/60.

واردات عدد .....
29 ديسمبر 2023
B
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على تبادل مذكرات بخصوص تعديل بروتوكول اتفاق بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الايطالية بتاريخ 25 نوفمبر 2011 لمنح خط تمويل لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة

فصل وحيد:

تتمّ الموافقة على تبادل مذكرات بخصوص تعديل بروتوكول اتفاق بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الايطالية بتاريخ 25 نوفمبر 2011 لمنح خط تمويل لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة، الملحقة بهذا القانون.

2023/60.

مشروع قانون يتعلق بالموافقة على تبادل مذكرات بخصوص تعديل بروتوكول اتفاق بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الإيطالية لمنح خط تمويل لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة

2023/60

...

واردات عدد .....
29 ديسمبر 2023
B
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

شرح الأسباب

يهدف مشروع القانون المعروض إلى الموافقة على تبادل مذكرات بخصوص تعديل بروتوكول اتفاق بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الإيطالية لمنح خطّ تمويل لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة وذلك طبقا لمقتضيات الفصل 75 من الدستور.

وقد تمّ ارفاق تبادل المذكرات بملحق يتعلق بتنقيح الفصول 3 و4 و5 و6 و11 من بروتوكول اتفاق بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الإيطالية المبرم بين البلدين بتاريخ 25 نوفمبر 2011 لمنح خطّ تمويل لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة والذي تمت المصادقة عليه بمقتضى القانون الأساسي عدد 11 لسنة 2012 المؤرخ في 26 جويلية 2012.

1- الإطار العام

ويندرج هذا التمويل في إطار مذكرة التفاهم المبرمة بتاريخ 16 جوان 2021 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الإيطالية للتعاون من أجل التنمية للفترة 2021-2023 والتي تعتبر وثيقة إطارية تهدف إلى تحديد التوجيات الاستراتيجية ومجالات التعاون ذات الأولوية للبلدين، والموارد التي سيتم تخصيصها للغرض من قبل الجانب الإيطالي موضوع المرسوم عدد 5 لسنة 2022 المؤرّخ في 25 جانفي 2022.

وتعتبر خطوط تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة من أهمّ آليات التعاون الثنائي التونسي الإيطالي، حيث قدمت إيطاليا لتونس منذ سنة 1991 ثمانية (8) خطوط تمويل ساهمت في دعم عديد المشاريع في قطاعات مختلفة على غرار الصناعات الغذائية، والبناء والأشغال العامة، وصناعة البلاستيك، وقطاع الميكانيك، كما ساهمت في دفع الاستثمارات وتطوير المؤسسات التونسية خاصّة

2023/60

الصغرى والمتوسّطة منها. وقد تمّ إمضاء القرض المتعلّق بخط التمويل الأخير بتاريخ 25 نوفمبر 2023 بمبلغ قدره **73 مليون أورو**.

وفي إطار مزيد دعم الاستثمار الخاص وتنشيط النسيج الاقتصادي ومواصلة مجابهة التحديات الظرفية التي تواجهها المؤسسات التونسية خاصّة تلك الناجمة عن جائحة كوفيد -19، تمّ الاتفاق مع الجانب الإيطالي على تجديد موارد هذا الخط.

2- أهداف الملحق:

يهدف هذا الملحق إلى الترفيع في اعتمادات خطّ التمويل الإيطالي لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة المبرم بتاريخ 25 نوفمبر 2011 بمبلغ 73 مليون أورو وذلك من خلال توفير تمويل إضافي يقدّر بـ **55 مليون أورو**.

وعلى غرار خطّ التمويل الأوّل فإن هذا التمويل الإضافي بمبلغ 55 مليون أورو سيخصّص لاقتناء معدات وتجهيزات جديدة ذات مصدر إيطالي مع تخصيص 35% منه لتمويل اقتناء معدات من السوق التونسية ولإعادة الجدولة والمال المتداول مع إضافة فئة القروض التشاركية الموجّهة للرفع في رأس المال المؤسسات المنتفعة وذلك في إطار التخفيف من تداعيات جائحة كوفيد-19.

3- شروط التمويل

تمّ الإبقاء على نفس شروط المالية للقرض الأوّل والمتمثّلة في نسبة فائدة بـ 0 % ومدة سداد بـ40 سنة منها 31 سنة إمهال.

وتتمثل شروط إعادة الإقراض النهائية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة في:

- نسبة فائدة سنوية بـ2,5 % للاقتراض بالأورو و6.5% للاقتراض بالدينار التونسي.
- فترة سداد بـ10 سنوات منها 3 سنوات كفترة إمهال قصوى بالنسبة لقروض الاستثمار.
- فترة سداد بـ10 سنوات منها سنتين (2) كفترة إمهال بالنسبة لإعادة الجدولة.
- فترة سداد بـ7 سنوات منها سنتين (2) كفترة إمهال بالنسبة للمال المتداول.
- فترة سداد بـ7 سنوات منها سنة واحدة كفترة إمهال بالنسبة للقروض التشاركية.

يقدر الحد الأقصى للقروض الممنوحة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة بحوالي 2.5 مليون اورو ويقدر الحد الأدنى بمبلغ 55.000 أورو بالنسبة لقروض الاستثمار، بينما يبلغ المبلغ الأقصى لقروض المال المتداول وإعادة الجدولة والقروض التشاركية 200.000 أورو.

ذلك هو الغرض من مشروع القانون المصاحب.

الوزيرة المكلفة بتسيير
وزارة الاقتصاد والتخطيط
سهام البوغديري نمصية